معايير السلوك الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

الدكتور/ محمد يوسف علي صغير
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
كلية التربية– جامعة الحديدة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد ...

لقد عاشت البشرية في العقود الماضية فترة صراع ومواجهة عرفت بالحرب الباردة بين عدد من المناهج الوضعية التي حاول كل منها نشر أفكاره ، وسن قوانينه وتشريعاته وفرض نفوذه بالقوة ، واقتطع كل منها أجزاء من العالم يخضعها لسلطانه وتدين له بالولاء، وكان لكل من هذه المناهج تصوره الخاص عن الكون والإنسان والحياة وفلسفته في بناء الإنسان وإعمار الحياة وتحقيق التنمية ، وهي وإن نجحت في تحقيق بعض جوانب التنمية وتوفير شيء من الرفاه للإنسان ، إلا أنها فشلت في بناء الإنسان حين أغفلت جانب الروح فيه ، وفشلت في بناء الحضارة حين غابت الأخلاق والقيم الفاضلة عنها، كما فشلت في تحقيق التنمية المتكاملة حين ركزت على البعد المادي وأهملت البعد الإنساني فيها وهو ما انعكس على واقع البشرية في صورة كوارث متلاحقة وأزمات متعددة شملت مختلف مجالات الحياة قال تعالى:**{وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى}** [طه:124].

إن ما تعانيه البشرية اليوم من أزمات ومنها أمتنا الإسلامية التي تصنف بمجموعها ضمن الدول النامية ناتج طبيعي لأخذها بالأنظمة الأرضية والمناهج الوضعية وإقصاء المنهج الإسلامي ، ولا سبيل إلى إصلاح أوضاع البشرية وإحداث التنمية الشاملة من وجهة نظر الباحث سوى بالعودة إلى المنهج الإسلامي والتطبيق الواعي لتعاليمه في شتى مناحي الحياة بما يمكن الإنسان من أداء دوره في إعمار الأرض وصناعة الحياة والقيام بواجبات الاستخلاف وتحقيق التنمية الشاملة في بعديها الإنساني والعمراني. قال تعالى:**{وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً }**[البقرة: 30].

إن ما سبق يؤكد ضرورة الأخذ بالمنهج الإسلامي بوصفها منظومة متكاملة في بناء الإنسان وصنع الحضارة وتحقيق التنمية ، وهو ما يوجب على أبناء الأمة الإسلامية جميعا وفي مقدمتهم العلماء والباحثون والمفكرون وأصحاب الرأي التعرف على جوانب هذا المنهج وفهمه فهما صحيحا وإنزاله على

واقع الحياة ، لذا كانت هذه المقاربة القيمية التي يقدمها الباحث محاولة متواضعة لإبراز معالم المنهج الإسلامي في جانب من أهم جوانب صنع الحضارة وتحقيق التنمية ألا وهو جانب السلوك الإنساني ، عبر تسليط الضوء على أبرز معايير السلوك الإسلامي في العمل الاقتصادي وأهميتها في ضبط السلوك الإنساني وتوجيهه ودورها في تحقيق التنمية. ولعل من أبرز الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع ما يأتي:

1. الأزمات المتعددة التي تمر بها البشرية في مختلف مناحي حياتها.
2. فشل المناهج الوضعية في معالجة الأزمات وتحقيق التنمية المرجوة.
3. إبراز بعض معالم المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية.
4. لفت النظر إلى أهمية المعايير الإسلامية في ضبط السلوك الإنساني والارتقاء به وتوجيهه.

وقد اقتضت طبيعة البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، وتقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة

ختاما: يأمل الباحث أن يسهم هذا البحث في ضبط السلوك الإسلامي وترشيده وتنمية فاعليته وتوجيهه للإسهام في تنمية المجتمع والنهوض بالأمة الإسلامية حتى تتمكن من استعادة دورها الريادي في قيادة البشرية سائلاً المولى عزوجل أن ينفع بهذا البحث وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه.

والله الموفق.

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي

أولاً: المعيار:-

المعيار لغة: مقياس أو مقدار أو وزن أو أي شيء ذو مواصفات محددة مقبولة ومتعارف عليها ويستخدم كأداة للتقدير والقياس كما يقصد المثل بكسر الميم وتسكين الثاء والذي يجب أن يكون الشيء المقيت مثله وبيان مدى الانحراف[1].

والمعيار هو: ما يعرف به العيار، والعيار في الأصل مصدر عايرت المكاييل والموازيين إذا قايستها، ثم نقل إلى الآلة التي يقاس به ثم إلى الدليل الذي يعرف به حال الشيء من الصحة أو الخطأ[2].

ثانيا: السلوك:-

السلوك لغة :" مصدر سلك يقال: سلك طريقاً وسلك المكان يسلكه سلكاً وسلوكاً وسلكه غيره"[3].

والسلوك اصطلاحا: "سيرة الإنسان ومذهبه واتجاهه، يقال: فلان حسن السلوك أو سيّئ السلوك"[4].

والسلوك عند علماء النفس هو الاستجابات التي تصدر عن الفرد نتيجة احتكاكه بغيره من الأفراد ،أو نتيجة اتصاله بالبيئة الخارجية من حوله[5].

والمراد بالسلوك الإسلامي جملة الأعمال والأقوال التي يقوم بها الإنسان وتكون متوافقة مع التصور الإسلامي للكون والإنسان والحياة ملتزمة بالضوابط والمحددات الإسلامية.

ثالثاً: الاقتصاد

القصد: العدل واستقامة الطريق، والقصد في المعيشة التوسط بين الإسراف والتقتير [6] ، وفي الاصطلاح يطلق لفظ الاقتصاد على " العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع

---

(1) لسان العرب ابن منظور محمد بن مكرم ، ط1 دار صادر بيروت : 31/3.

(2) ينظر: الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري ، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت: ص654.

(3) ينظر: لسان العرب :10/ .442 .

(4) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون ، تحقيق مجمع اللغة العربية ، طبعة دار الدعوة:1/ 445

(5) ينظر:السلوك التنظيمي المعاصر، د. راوية حسن ، طبعة الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 م : ص5.

(6) ينظر: لسان العرب : 3/ 345، مختار الصحاح محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، طبعة مكتبة لبنان ،بيروت 1415هـ 1995م: ص 560.

في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتطلعات الحضارية للمجتمع ".[1]

والمراد بالعمل الاقتصادي كل ما يتعلق بعملية كسب المال، وأوجه تنميته ومجالات إنفاقه.

رابعاً: التنمية:

التنمية في اللغة: مأخوذة من نمى ينمي نماء بمعنى الزيادة في الشيء، يقال نما المال نموا أي زاد وكثر[2] ، أما في الاصطلاح: فقد تعددت تعريفات التنمية تبعا لشمولها وتعدد مجالاتها لكنّنا نقتصر هنا على التنمية بمفهومها العام تماشيا مع أهداف البحث ومنهجيته حيث يعرفها البعض بأنها:" العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكثر على مواجهة مشكلات المجتمع "[3].

(1) الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، إبراهيم فاضل الدبو :، ط 1 ، دار المناهج ، الأردن ، 2008م: ص16.

(2) ينظر: لسان العرب:15/ 341، مختار الصحاح: ص 688.

(3) تنمية المجتمع وتنظيمه ،عبد المنعم شوقي ، ط2 ، مكتبة القاهرة الحديثة ،1961م : ص43.

المبحث الثاني
أهمية السلوك

السلوك عمل إرادي كقول: الصدق والكذب، والبخل والكرم ونحو ذلك، وهو المظهر الخارجي للخلق ودليله وعنوانه، إذ يُستدل من السلوك المستمر لشخص ما على خلقه، فإذا كان السلوك حسناً دل على خلق حسن وإذا كان سيئاً دل على خلق قبيح، وكما أن الشجرة تعرف بالثمر فكذلك الخُلق الحسن يعرف بالأعمال الطيبة[1].

إن هناك حاجة ماسة إلى وجود المعايير وتطبيقها، إنها حاجة الأفراد والمجتمعات إلى بواعث ودوافع سامية تدفعهم للعمل والإنتاج والجد والانجاز، وغايات نبيلة تحفزهم للأداء والمواصلة والاستمرارية وتحمل المشاق، وإلى ضوابط ومحددات وأدوات تضبط حركتهم ومسيرهم في زحمة العمل والغرق في مشكلاته، وأدوات يقيسون عليها أقوالهم وأفعالهم ومدى تطابقها مع المنهج الحق والتعاليم القويمة والقيم الفاضلة و مدى التزامهم بها وإن لم يوجد من يراقبهم أو يحاسبهم بحيث تضبط هذه المعايير إيقاع حركتهم وعلاقتهم ببعضهم وبقوى الكون من حولهم، ومن هنا يمكن اعتبار المعايير ضوابط لقياس مدى مشروعية الأفعال والتصرفات والأداء في كافة المجالات ووسيلة لتقويمها ، و تكون في صورة مجموعة من القواعد والأحكام والتعليمات التي يجب الالتزام بها، والتي يجب أن يسعى كل فرد لتكون أفعاله وتصرفاته متماشية معها حتى لا ينحرف عن الطريق المستقيم الذي أمر به في قوله تعالى: **{وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ}**[الأنعام:153].

وتعتمد معايير وضوابط السلوك الإسلامي في تنفيذها على نقاء الذمة وسلامة الضمير أكثر مما تقوم على سن القوانين وتشريع الرقابة ، فقد وضع الله الحدود التي حرم تجاوزها واستنبط الفقهاء القواعد والمعايير التي يجب الالتزام بها وترك أمر التطبيق للإنسان بعد غرس القيم والمثل والأخلاق في نفسه لتكون هي الرقيب والضابط عند التنفيذ، ومن هنا كان إصلاح النفس وتهذيبها والارتقاء بها يمثل الدعامة الأولى لتغلب الخير على الشر وتغيير الأوضاع الفاسدة وتحقيق التنمية.[2]قال تعالى:**{إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ}**[الرعد:1]. أي "أن التغيير الخارجي في الأحوال والظروف في عالم الإنسان مرهون بعملية تغيير داخلي متى حصل الأخير حصل الأول"[3].

(1) ينظر: مقدمة في علم الأخلاق، د.محمود حمدي زقزوق :ص43.

(2) ينظر : خلق المسلم ، محمد الغزالي ، ط6 ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، 1420هـ1999م: ص 21 – 26.

(3) المرشد الشخصي للسعادة والنجاح ، د. إبراهيم القعيد وخالد عبد العزيز ، ط1 ، دار المعرفة ، الرياض، 1422هـ :ص72.

" ومن المقرر الذي لا خلاف عليه أن تغيير الأنفس ليس بالأمر الهين ، إنه ليس تغيير ملبس أوزي بآخر. إن معناه تغيير الإنسان ذاته من حال إلى حال. تغيير وجهته وأفكاره ومشاعره وأهدافه وطرائقه . لأنه تغيير ينفذ إلى الروح والجوهر، ولا يقف عند الغلاف والمظهر"[1].مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم :" ...ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب "[2]

" ولا يقال: إن القوانين واللوائح كافية لإيجاد هذه الضوابط وتلك البواعث . فإن القوانين لا تخلق باعثا، ولا تكفي ضابطا.فإن الإفلات منها ممكن ، والاحتيال عليها ميسور. ولهذا كان لابد من بواعث وضوابط أخلاقية ، تعمل من داخل النفس الإنسانية لا من خارجها . لابد من هذا الباعث الداخلي ، ومن هذا الوازع الذاتي "[3]

إن التركيز على بناء الإنسان وتطهير روحه وتزكية نفسه وتهذيب سلوكه يضمن تحقيق التنمية في بعديها الإنساني والعمراني بدل خسارتهما معاً فمما لا شك فيه أن تغييب الجانب الروحي في عملية التأهيل الاقتصادي والبناء الاجتماعي للفرد والأمة والإعداد الثقافي لها يجد تفسيره في التصور المغلوط لماهية العقيدة والقيم وطبيعة دورهما في الحياة فرداً وجماعة، فالاعتقاد السائد هو أن الإيمان شأن خاص ينظم علاقة العبد بربه ولا صلة له البتة بشؤون الحياة التي تخضع لمنطق المصالح وتحكمها موازين القوى وتؤثر فيها معطيات الظروف الآنية والموضوعية وهذا تصور مغلوط فوت على الأمة فرصة النهوض وأفقدها القدرة على تحقيق التنمية المنشودة.

إن "الدين يمثل أحد المتغيرات الثقافية الأساسية التي تسهم في تشكيل النواتج السلوكية المتنوعة والتي تمارس ضبطا يتباين في شدته على المشاعر والأفكار والأفعال الصادرة عن الأفراد على المستوى الصريح أحيانا والضمني أحيانا أخرى، فهو يمنح الإنسان توجها حيال الأشياء في بيئته مما يدفع الإنسان

---

(1) الحل الإسلامي فريضة وضرورة، د. يوسف القرضاوي ، طبعة مؤسسة الرسالة، 1394هـ 1974م: ص24.

(2) أخرجه البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه ، تحقيق : مصطفى ديب البغا ، ط3 ، دار ابن كثير ، بيروت ، 1407هـ 1987م ، كتاب بدء الوحي ، باب فضل من استبرأ لدينه: رقم(52) 20/1 ، وأخرجه مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري في صحيحه عنه أيضا ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، باب اخذ الحلال وترك الشبهات: رقم(4178) 50/5 والحديث متفق عليه.

(3) بينات الحل الإسلامي ، د. يوسف القرضاوي ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1409هـ1988م: ص 50 ،51.

إلى العمل والإنجاز"[1]

إن السلوك هو النتيجة الطبيعية للتصورات، والشخصية السوية هي التي تعيش حالة انسجام بين ما تعتقده من تصورات وما تمارسه من سلوكيات، ذلك أن التصورات الصحيحة الإيجابية لا تظل حبيسة النفس أورهينة المشاعر فقط ، بل لا بد أن تترجم إلى حركة ونشاط في أرض الواقع حتى لا يحصل ارتكاس فطري أوانقلاب مفاهيمي يسمى الرشوة هدية ،والنفاق مجاملة، وأكل أموال الناس بالباطل حذقا ، وسرقة الأموال العامة فطنة وذكاء ونحو ذلك مما يعد سلوكا فاسدا ينبئ عن تلوث قيمي يقود إلى تلوث الحياة في جميع .قال تعالى:**{ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ }**[الروم:41].

ولاشك أن" السلوك الإجرامي والمنحرف ينشأ من الخطأ في التصور والوهم في التفكير ، وهذا من شأنه قلب الحقائق ، أي رؤية الأمور على خلاف صورتها، وما الظاهرة الإجرامية في المجتمع إلا نتيجة إصابة بعض أفراده بهذا الداء الخطير الذي ينجم عنه اضطراب في النفس وانحراف في التفكير يفضي إلى اقتراف الجرائم دون شعور أو إحساس مقترفيها بالذنب أو الندم ، لظنهم أن ما قاموا به من سلوك لا يتنافى مع المنطق والأخلاق وأنه طبيعي ومشروع".[2]

لقد سلك المنهج الإسلامي مسالك شتى لتحقيق معايير الارتقاء بالسلوك الإنساني في العمل الاقتصادي متبعا وسيلتي التشريع والتوجيه من خلال تقوية معاني العقيدة الإسلامية وترسيخها في نفوس الناشئة منذ نعومة أظفارهم عبر تعريفهم بالخالق عز وجل وإشعارهم برقابته، وتعليمهم الحلال والحرام وما يجوز وما لا يجوز، وتنمية مشاعرهم الإيجابية تجاه أفراد المجتمع، فضلا عن تربيتهم على حب الخير والانتماء للوطن، وتدريبهم على القيم الأخلاقية التي يمكن اكتسابها وتحويلها إلى سلوكيات عملية، مع تعاهد تلك القيم وإزالة ما قد يعلق بها من شوائب والمبادرة إلى علاج السلوكيات السيئة أولا بأول عبر التفاهم والحوار وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب مكافأة للمحسن وتعزيز سلوكياته الإيجابية ومعاقبة المسيء حدا من سلوكياته السلبية دون إغفال لمتغيرات المراحل العمرية والمؤثرات المحيطة بالفرد، وهو ما ينعكس تلقائيا على سلوكياته المستقبلية خلال تعاملاته المختلفة[3].

(1) الدين ودافعية الإنجاز ، حسن علي حسن ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد 55 لعام 1410هـ : ص 49.
(2) عولمة الجريمة رؤية إسلامية في الوقاية، أ.د. محمد شلال العاني ، ط1 ، كتاب الأمة ، قطر 1426هـ:ص 43.
(3) ينظر : العدالة الاجتماعية في الإسلام ، سيد قطب ، ط9 ، دار الشروق ، 1403 ، 1983م: ص 63 – 65.

المبحث الثالث

أبرز معايير السلوك الإسلامي في العمل الاقتصادي

المعيار الأول: نبل الغاية ومشروعية المقصد:

الدافع "نوع من التوتر يدفع الكائن الحي إلى القيام ببعض الأنشطة التي تؤدي إلى إشباع حاجة أو تحقيق هدف معين"[1].

"والدوافع هي القوى المحركة التي تبعث النشاط في الكائن الحي، وتحرك السلوك وتوجهه نحو هدف معين وهي تؤدي وظائف ضرورية في حياة الكائن الحي، فهي التي تحفزه للقيام بإشباع حاجاته الأساسية الضرورية لحياته وبقائه، كما تدفعه إلى القيام بكثير من الأفعال المهمة والمقيدة له في توافقه مع بيئته"[2]

وقد قسم علماء النفس الدوافع إلى مجموعتي الدوافع الفسيولوجية والدوافع النفسية الاجتماعية[3]، فالفسيولوجية ترتبط بالحاجات الأساسية للإنسان من أمن وغداء ونحوهما، ولأهميتها تكفل الله عز وجل بتوفيرها للإنسان. قال تعالى: **{فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ}**[قريش:3 ،4]. أما الدوافع النفسية فمنها دافع الفضول وحب الاستطلاع ودافع الارتقاء بالمهارات والاعتماد على النفس وتنمية الشخصية، والتي يؤدي تشجيعها وتنميتها إلى تحقيق استقلالية الإنسان واعتماده على ذاته، وهذه الدوافع النفسية وغيرها تفهمها المنهج الإسلامي وتفاعل معها ضمن تفاعله مع النفس الإنسانية وتهذيبه لها. قال تعالى: **{ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا }** [الشمس: 7- 10]. وبهذا ضمن سلامة الدوافع النفسية للسلوك الإنساني.

وفيما يتعلق بالدوافع الاجتماعية فإن أبرزها دافعي الانجاز والانتماء، حيث يتمثل دافع الانجاز في استشعار الفرد للمسؤولية وسعيه إلى تحقيق مستوى عالٍ من الانجاز في مختلف أوجه نشاطه وهذه من أبرز سمات المجتمعات المتقدمة، بعكس المجتمعات المتخلفة التي يتسم أبناؤها بالسلبية والتواكل وعدم تحمل المسؤولية وهو أمر عالجه المنهج الإسلامي بتقرير مبدأ المسؤولية الفردية والجماعية والحث على العمل والإنتاج والدعوة إلى إتقان الأداء والتحذير من السلبية والتواكل والتقاعس عن أداء الواجبات .قال

(1) علم النفس التربوي ، د. محمد بن عبد الله الجغيمان ود.عبد الحي علي محمود ص 50. http://www.almostshar.com/web/images/Mat/182.pdf

(2) الشخصية المنتجة ، سيد عبد الحميد مرسي ، طبعة مكتبة وهبه ، القاهرة ، 1985م : ص 103.

(3) ينظر: المصدر نفسه ص 101- 115، والقرآن وعلم النفس محمد عثمان النجاشي طبعة دار الشروق القاهرة 1982م : ص 22-30.

تعالى: { **وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**}[التوبة : 105]، ومن هذا المنطلق أطلق عمر رضي الله عنه مصطلح المتكلين على الأفراد الذين تفرغوا للعبادة وتركوا العمل حين سألهم "من أنتم ؟ فقالوا: نحن المتوكلون. فقال: بل أنتم المتكلون؛ إنما المتوكل من يلقي حبة في الأرض ويتوكل على الله عز وجل"[1]

ويبقى دافع الانتماء الذي يربط الإنسان ببيئته ويشعره أنه جزء منها مما يجعل مصلحة الأهل والمجتمع والوطن والأمة حاضرة في جميع سلوكياته ومعاملاته ، وهذا ما تميز به المنهج الإسلامي حين اعترف بدافع الانتماء وسما به ليرتبط بالعقيدة محلقا في سمائها مستعليا على روابط العرق والجنس واللغة واللون والمصلحة، كما هذبه وخلصه مما قد يعلق به من شوائب هذه الروابط الأرضية في توازن دقيق بين متطلبات الفرد ومصلحة الجماعة حتى لا يطغى أحدهما على الآخر فتكون الكارثة[2].قال تعالى:{**قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**}[التوبة: 24].

ولما كانت الدوافع أمراً خفيا يصعب الحكم عليها لارتباطها بالنفس الإنسانية عدّ المنهج الإسلامي السلوك محل الحكم على الإنسان عند تقويمه ، بينما اتجهت نظريات التحليل النفسي إلى البحث عن الدوافع وتقويمها والحكم عليها وهو ما تجاوزه المنهج الإسلامي باعتماده مبدأ الحكم على الأفعال والتصرفات لا على الدوافع والنيات. قال تعالى:{ **فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ *وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** }[الزلزلة:7،8].حيث قرر أن الأصل في الحكم هو النظر في مآلات الأفعال ونتائجها.

إن الحكم بحسن الأفعال وقبحها وتحقق المنافع أو وقوع المضار متعلق بالنتائج والثمرات لقيام الحياة الدنيا على العدل وتحقيق مصالح العباد ، أما المقاصد والنيات فيتعلق بها الثواب والعقاب الأخروي ، ولهذا كان الأمر الرباني للمؤمنين بعدم التعرض لآلهة المشركين مهما كان دافعهم حسنا حتى لا يؤدي ذلك إلى غضب المشركين فيسبوا الله عز وجل[3]. قال تعالى :{**وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّواْ اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ** }[الأنعام:108] . و دل على ذلك أيضا موقفه صلى الله عليه وسلم من

---

(1) فصل الخطاب في سيرة ابن الخطاب ، د. علي محمد الصلابي ، ط1 ، مكتبة الصحابة ، الإمارات ، 1423هـ 2002م : ص 185.

(2) ينظر : العدالة الاجتماعية في الإسلام : ص27 – 30.

(3) ينظر: تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، تحقيق: سامي محمد سلامة ، ط2 ، دار طيبة ، 1999م 3/ 314 ، والعدالة الاجتماعية:ص 121، 122.

المنافقين حيث تحملهم وصبر عليهم وتعايش معهم حرصا على مصلحة المجتمع الإسلامي واستقراره رغم إعلام الله عز وجل له بكذبهم وسوء نياتهم وخبث دوافعهم[1] قال تعالى{ **إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ** }[المنافقون:1]. وفي ذلك تقرير لمبدأ سد الذرائع[2] الذي حرم الإسلام من خلاله كل وسيلة مفضية إلى محرم وإن لم تكن محرمة في ذاتها تحقيقا للمصالح ودرءً للمفاسد.[3]

إن ارتباط الدوافع بالغايات في السلوك الإنساني أمر واضح إذ لا انفكاك لأحدهما عن الآخر فهما مقترنان صلاحا وفسادا، حيث لا تقل أهمية وجود الهدف في دفع الإنسان إلى الفعل وتوجيه سلوكه عن الدافع انطلاقا من كون الهدف هو: الغاية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها، ومن أهمية الهدف باعتباره باعثا على العمل ودافعا للانجاز وطريقا إلى التميز والنجاح وتحقيق التنمية الشاملة ، وليس ذلك فحسب بل لدوره في وضع قيمة للحياة والحصول على الاستقرار فيها وإزالة التناقض منها[4].

لقد حدد المنهج الإسلامي الهدف العام لحياة الإنسان في قوله تعالى:{**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** }[الذاريات:56] وقوله تعالى:{ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** }[هود:61]. فالهدف بوضوح هو تحقيق العبودية لله عز وجل والقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض. وبهذا لا يتخبط المسلم أو يعيش في صراع باحثا عن الهدف والغاية من خلقه مهما انغمس في تفاصيل الحياة وغرق في مشكلاتها كما هو الحال بالنسبة لغيره ممن لا هدف له في الحياة ولا غاية.

لقد قسم القرآن الكريم الناس في أهدافهم وغاياتهم إلى أصحاب دنيا وعشاق آخرة فقال تعالى: **{ومن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا وماله في الآخرة من خلاق * ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار}**[البقرة: 200 ، 201] وهذان الصنفان: أثبتهما الواقع فالماديون والنفعيون مهما اختلفت عقائدهم ليس لهم سوى غاية أساسية واحدة هي الحياة الدنيا، وهذا

---

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم : 2/ 150.

(2) الذريعة:" عبارة عن أمر غير ممنوع لنفسه يخاف من ارتكابه الوقوع في ممنوع". الجامع لأحكام القرآن أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ،ط2 ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، 1384هـ – 1964 م: 57/2 ، 58.

(3) ينظر : القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه ، د. محمد بكر إسماعيل ، ط 1 ، دار المنار ، القاهرة ، 1417هـ1997: 114- 121.

(4) ينظر: مدخل إلى التنمية المتكاملة د. عبد الكريم بكار ، ط2، دار القلم، دمشق ،2001م :ص 160. والمرشد الشخصي للسعادة والنجاح: ص35.

ينعكس سلبا على سلوكياتهم فيتحولون إلى عبيد للمادة يفنون أعمارهم في جمع المال وكنزه وإنفاقه على الشهوات والملذات، دون أن يفكر أحدهم في مصيره الأخروي؛ لأن الآخرة ليست في دائرة اهتمامه أصلا، أما المؤمنون المدركون أن لوجودهم غاية أكبر من الدنيا وهدفا أسمى من كل مصالحها فإن الدنيا في مفهومهم ميدان عمل، ودار اختبار، وجسر عبور إلى الحياة الحقيقية وهي الآخرة، وهو ما يؤثر إيجابا في سلوكياتهم فيستعلون على المادة ويصبح المال عند أحدهم وسيلة لحفظ الكرامة وتنمية المجتمع وخدمة الأمة في الدنيا، وأداة لمضاعفة الحسنات ورفع المنزلة في الآخرة دون أن يحرم نفسه من التمتع بالمباح من طيبات الحياة الدنيا.1 قال تعالى:**{ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ } [القصص:77].**

إن الأهداف والغايات المتوخاة في العمل الاقتصادي لا بد أن تكون نبيلة سامية ، " والدين وحده هو الذي يمنح الإنسان أهدافا عليا للحياة وغايات كبرى للوجود، ويجعل له فيه مهمة ورسالة ، ولحياته قيمة واعتبارا ، كما يمنحه القيم الخلقية والمثل العليا التي تحبسه عن الشر ، وتحفزه على الخير ، لغير منفعة مادية عاجلة"[2] ، وهذا ما تميز به المنهج الإسلامي عن غيره فحقق السعادة للبشر والتنمية للمجتمعات والخير للبشرية.

المعيار الثاني: ارتباط السلوك بالعقيدة والعبادة والأخلاق:-

ارتباط السلوك الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة أمر واضح جلي من خلال نظرة الإسلام إلى الكون باعتباره مسخراً لخدمة الإنسان . قال تعالى**{ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً}**[لقمان:20]. وإلى الحياة باعتبارها ميدان تفاعل إيجابي بين الإنسان وقوى الكون المختلفة. قال تعالى: **{الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً }**[الملك:2]. وفي نظرة الإسلام إلى المولى عز وجل خالق الكون والإنسان والحياة ومنظم علاقتهم ببعض، وهو ما يدفع الإنسان إلى تقدير نعمة الله عليه في خلقه وتسخير قوى الكون له، واستشعار معيته تعالى واطلاعه على تصرفات العبد ومحاسبته عليها، فضلا عن الأثر الإيجابي الناجم عن الإيمان

---

(1) ينظر: كتاب الإسلام ، سعيد حوى ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1399هـ 1979م: ص 260- 265.

(2) بينات الحل الإسلامي: ص54.

بأركانه المختلفة على سلوك الإنسان[1]. قال تعالى:{ **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاء**} [الشورى:27]. وقال تعالى:{ **فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِيْنَ *عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** }[الحجر:92 ،93].

" إنه التصور الذي ينشأ في الإدراك البشري من تلقيه لحقائق العقيدة من مصدرها الرباني والذي يتكيف به الإنسان في إدراكه لحقيقة ربه ولحقيقة الكون الذي يعيش فيه– غيبه وشهوده – ولحقيقة الحياة التي ينتسب إليها – غيبها وشهودها – ولحقيقة نفسه .. أي لحقيقة الإنسان ذاته .. ثم يكيف على أساسه تعامله مع هذه الحقائق جميعا"[2].

أما ارتباط السلوك الاقتصادي بالعبادة فيكمن في كون العبادة غاية خلق الإنسان وهدف وجوده وفي شمول مفهوم العبادة لكل عمل إنساني في مختلف المجالات لاسيما إذا اقترن هذا العمل بصحة النية وقصد به وجه الله عز وجل وهو ما يفهم من قوله تعالى :{ **قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ** }[الأنعام:162 ،163].، وقوله صلى الله عليه وسلم :"إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"[3] ، وقوله صلى الله عليه وسلم–: "إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل في في امرأتك"[4] .

ولابد من الإشارة إلى أن العبادات في المنهج الإسلامي ليست طقوسا تؤدى أو حركات لا معنى لها ، إنما هي تمارين متكررة لتعويد الإنسان أن يحيا بأخلاق فاضلة ، وأن يظل متمسكا بالأخلاق الفاضلة في كل أحواله، فالتطهر من الرذائل والتحلي بالفضائل وتنمية المشاعر الإيجابية وتوطيد العلاقات هو حقيقة الصلاة والصيام والزكاة والحج وثمرتها رغم تباين مظاهرها.[5]

" إن نظام التربية الروحية في الإسلام هو طريق صياغة الإنسان صياغة ربانية تشعره بمسؤولياته في المجتمع وتغيره الدائم نحو الأفضل، بحيث يتحول الإنسان في ظله إلى آلات تتحرك في دولاب المجتمع.

---

(1) ينظر: القيم الأخلاقية في الاقتصاد الوضعي والإسلامي د. سعيد علي العبيدي بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية ، العراق ، العدد14، 2004م :ص 180.

(2) كتاب الإسلام لسعيد حوى: ص38 ، 39.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه– كتاب بدء الوحي– باب كيف بدأ الخلق– رقم(1):2/1، ومسلم في صحيحه عن عمر أيضا– باب قوله إنما الأعمال بالنيات: رقم(5036) 48/6.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه– كتاب بدء الوحي – باب ماجاء أن الأعمال بالنية والحسبة – رقم(56): 22/1.

(5) ينظر: خلق المسلم ،:ص9–11.

غير أن النظام الروحي في الإسلام نظام متوازن جمع بين الروح والمادة والدنيا والآخرة، ولا يؤدي إلى الرهبانية التي نهى عنها القرآن الكريم **{ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها}(الحديد : 27)**

إن الطاقة الروحية في الإسلام هائلة في التربية والتوجيه لتغيير حياة الأمة وبنائها بناءً قويا متينا كي تستطيع أن تنتصر على مشاكلها وتخلفها في مضامير الحضارة المنشودة"[1].

لقد مثل ارتباط السلوك الاقتصادي بالعقيدة والعبادة رابطا تلقائيا لهذا السلوك بالأخلاق والقيم الفاضلة وجعلها حاضرة في جميع سلوكياته خلال مراحل الإنتاج المختلفة تجسدها يقظة ضمير المسلم المستشعر لمعية الله تعالى ورقابته واطلاعه على كل أحواله إيمانا بقوله تعالى:**{وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }**[الحديد: 4]. وقوله تعالى:**{ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء}**[آل عمران:5]. وقوله عليه الصلاة والسلام-: "...الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"[2]، وهو ما يدفع إلى الإخلاص في العمل وإتقانه والوفاء بالتزاماته، والصدق والأمانة في التعامل والبعد عن الغش والخداع والتحايل مهما كانت مكاسبها ، وما موقف الفتاة المسلمة التي رفضت توجيه أمها حين أمرتها أن تمزج اللبن بالماء استشعارا لهذه المعاني في عهد عمر رضي الله عنه عنا ببعيد[3].

إن ارتباط السلوك الاقتصادي في الإسلام بالأخلاق أمر واضح يتجاوز ما ذكر إلى تقديم مصلحة الأمة على مصلحة الفرد عند تعارض المصلحتين وتعذر التوفيق باعتبار النشاط الاقتصادي بجميع مجالاته يندرج ضمن مفهوم العمل والله سبحانه لا يقبل سوى الطيب من الأعمال ، ومن هنا كان تحريم الغش والاحتكار والتطفيف والنهي عن تلقي الركبان، والبيع وقت الصلاة ولاسيما الجمعة وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع المجازفة؛ لما يترتب على ذلك من المفاسد والمخالفات والاعتداء على حق الآخرين وبمقابل ذلك كان الأمر بتيسير البيع والشراء واعتماد المكاييل والموازين وجعلها أساسا في المبايعة والأمر بالدقة والوضوح والشفافية في المعاملة[4] ولعل ما ذكر إجمالا هو المقصود في قوله

(1) منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام ، د. محسن عبد الحميد ، طبعة مكتبة الرشد ، بغداد، 2000م: ص 22 ،23.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث طويل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه – كتاب بدء الوحي– باب سؤال جبريل النبي: رقم(50) 20/1 ،و مسلم في صحيحه عنه أيضا – باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر: رقم(102) 28/1 .

(3) ينظر : مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، أبو الفرج عبد الرحمن الجوزي ، ط4 ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1412هـ2001م: ص89 ،90 ، وفصل الخطاب : ص 203 ،204.

(4) التموين فى الإسلام ، السيد محمد عاشور، طبعة دار الاتحاد العربى ، القاهرة ، 1975م :ص 77.

تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ } [النساء:29]. وقوله صلى الله عليه وسلم "أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا".[1]

المعيار الثالث: الوفاء بالعقود والعهود والالتزامات:-

العقد لغة: نقيض الحل وهو من عقد الحبل يعقده والمعاقدة المعاهدة وتعاقد القوم تعاهدوا، والجمع عقود وهي أوكد العهود[2]، أما العهد فهو الموثق واليمين وجمعه عهود[3]، أما اصطلاحا: فالعقد: "ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول شرعا"[4]، والعهد: " حفظ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال، هذا أصله، ثم استعمل في الموثق الذي تلزم مراعاته، وهو المراد"[5].

إنه لما كان مفهوم العقد عند الفقهاء هو ارتباط الإيجاب بالقبول على وجه مشروع يثبت أثره في محله[6] كانت العقود واجبة الوفاء عملا بقوله تعالى :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بالعقود}[المائدة:1].وقوله **بالعقود}**[المائدة:1].وقوله تعالى:{وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ } [النحل:91]. واشترط توثيقها بالكتابة والإشهاد أو ما يقوم مقامهما لئلا يكون هناك جحود أو إنكار، لاسيما العقود ذات الآجال الطويلة وعقود الدين تطبيقا لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ} **[البقرة: 282].**

ولكي تكون العقود واجبة الوفاء لا بد أن تكون مشروعة مضبوطة المقادير محددة الأثمان منصوصا على مدتها مشهودا عليها ، بعيدة عن الغش والتدليس والالتواء، دل على ذلك ما أورده العلماء في مدوناتهم الفقهية من العقود المكتوبة لمعاملات مالية بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين آخرين، ومن ذلك ما أورده البخاري في صحيحه عن العداء بن خالد رضي الله عنه قال: كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، من العداء بن خالد، بيع

(1) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه – باب قبول الصدقة من الكسب الطيب : رقم(2393) 85/3.
(2) ينظر لسان العرب 3/ 296.
(3) ينظر المصدر نفسه: 2/ 311.
(4) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني تحقيق/ محمد صديق المنشاوي دار الفضيلة القاهرة ص 129.
(5) المصدر نفسه : ص 134.
(6) ينظر: حاشية رد المحتار لابن عابدين : 2/ 350 ، نقلاً عن القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير ، عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف من منشورات الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط1 ، 1423هـ 2003م 1/ 324.

المسلم من المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة" [1].

" والوفاء بالعهد يحتاج إلى عنصرين إذا اكتملا في النفس سهل عليها أن تنجز ما التزمت به ، فإن الله أخذ على آدم أبي البشر عهدا مؤكدا ألا يقرب الشجرة المحرمة ، لكن آدم ما لبث أن نسي وضعف ثم نكث في عهده.**{ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزما}[طه : 115]** . فضعف الذاكرة وضعف العزيمة عائقان كثيفان عن الوفاء بالواجب".[2]

المعيار الرابع: العمل وسيلة الارتزاق ودعامة الإنتاج:-

العمل وسيلة الارتزاق الأولى ودعامة الإنتاج الأساسية و المصدر الرئيس للدخل ، وفي المنهج الإسلامي يندرج العمل في إطار مبدأ أساسي عام هو مبدأ الاستخلاف في الأرض وعمارتها المنصوص عليه في قوله تعالى: **{ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ }**[هود:61] وفحوى ذلك أن الإنسان مكلف من قبل الله سبحانه وتعالى بتعمير الأرض وإنمائها والسعي في إصلاحها وهو مالا يتحقق إلا بالحركة والعمل ، ومصداق ذلك قوله تعالى**{ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ }**[يونس:14].

لقد أدرك المنهج الإسلامي أهمية العمل في بناء الإنسان وتنمية المجتمع فأمر به وحث عليه وأوجب على كل مسلم السعي لاكتساب الرزق وتحصيل المال كي يسد حاجته ويفيد مجتمعه ولو دفعه ذلك إلى هجرة وطنه ومفارقة أهله . قال تعالى:**{هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ }** [الملك:15]. " أي فسافروا حيث شئتم من أقطارها وترددوا في أقاليمها وأرجائها في أنواع المكاسب والتجاوزات"[3]. دون أن يقصر العمل على الجانب الحرفي أو التجاري أو الصناعي، بل جعله عاما يشمل كل عمل يؤديه الإنسان مقابل أجر، سواء أكان لشخص أو لهيئة أو دولة كما رفع من مكانة هذا العمل أيا كان نوعه إلى درجة العبادة طالما كان مشروعا وأخلص الإنسان فيه نيته والتزم أمانته وأدى واجبه على الوجه المطلوب[4] قال تعالى: **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً }**[الكهف:30]. ، وقال صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ اللَّهَ عَزَّ

(1)أخرجه البخاري في صحيحه عن العداء بن خالد رضي الله عنه – كتاب بدء الوحي- باب إذا بين البيعان ولم يكتما : 76/3.

(2) خلق المسلم : ص 49.

(3) تفسير القرآن العظيم:379/4.

(4) ينظر : التربية المهنية والحرفية في الإسلام، د. جمال محمد الهنيدي، ط1، دار الوفاء، مصر، 2000م: ص 39 –82. 82.

وَجَلَّ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ"[1]، وهذه دعوة إلى الإنتاج والاهتمام به كما وكيفا والتركيز على الجودة التي باتت اليوم من أهم هواجس الشركات والإدارات والمؤسسات الإنتاجية.

لقد عمل الإسلام على تغيير النظرة الجاهلية المتدنية للعمل والتي جعلت من المهنة والحرفة أمورا مستهجنة لا تليق بالعربي الأصيل والحر الشريف ؛ لأن الصنعة عندهم مهنة العبيد والخدم حتى أن بعضهم كان يفضل السؤال لتحصيل المال على العمل وكسب الرزق ، حتى جاء الإسلام فرفع من قيمة العمل أيا كان نوعه مادام حلالا شريفا وقرنه بالإيمان والعبادة في كثير من الآيات[2] .قال تعالى : **{فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ }** [الجمعة:10]. وقال تعالى حاثا على الانتفاع والعمل في موسم الحج:**{لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُواْ اللّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الحرام}**[البقرة:198].

هكذا جعل الإسلام العمل معيارا حقيقيا لدور الإنسان في الحياة. فكل مكسب أو مغنم أو مال لا ينتج عن جهد بشري فكري أو جسدي فهو مرفوض عدا المصادر التي حددتها الشريعة الإسلامية ، فالإنسان المستخلف يدلل بعمله على حقيقة وجوده وإنسانيته رافضا العيش عالة على غيره ، وهذه الأهمية تستشرف بعدا اجتماعيا للعمل يتعلق بحيوية المجتمع المعتمدة على إيجابية الأفراد وفاعليتهم ، وبعدا اقتصاديا يتعلق بعملية الإنتاج القائمة على العمل الإنساني واستغلال الموارد وهو ما يقود إلى زيادة الإنتاج وتحسين وضع الأفراد وإحداث تنمية حقيقية في المجتمع.[3]

ومن هنا وضع عمر رضي الله عنه قاعدته الاقتصادية الشهيرة عند تدوين الدواوين ووضع قواعد الإنفاق من بيت المال حين قال:" ليس أحد أحق بهذا المال من أحد إنما هو الرجل وسابقته والرجل وغناؤه ، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته".[4] جامعا فيها بين مفهوم العطاء مقابل العمل بمقدار الجهد ، والعطاء سدا للفاقة بمقدار الحاجة ، ومن هنا أجاز العلماء صرف الزكاة في بناء المصانع والمنشئات الصناعية وتوفير متطلبات الحرف والمهن وتمليكها لمستحقي الزكاة القادرين على العمل.[5]

وليس منع الزكاة عن الأقوياء القادرين على الكسب إلا دافعا للعمل وترك الكسل والبطالة: فعن

(1)المعجم الأوسط للطبراني– تحقيق: طارق عوض الله محمد وعبد المحسن إبراهيم الحسيني –طبعة دار الحرمين– القاهرة : 1/ 275.

(2) ينظر: التربية المهنية والحرفية في الإسلام: ص 38–45.

(3) ينظر : منهج التغيير الاجتماعي : ص24، 25.

(4) أوليات الفاروق ، د. غالب عبد الكافي القرشي ، ط1، المكتب الإسلامي ببيروت ومكتبة الحرمين بالرياض ، 1403هـ1983م: ص 358 ، وفصل الخطاب : ص317 .

(5) ينظر: كتاب الإسلام لسعيد حوى : ص 136 ، 137.

عبد الله بن عدي بن الخيار: قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ: أَنَّهُمَا أَتَيَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يُقَسِّمُ الصَّدَقَةَ، فَسَأَلَاهُ مِنْهَا، فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ، فَرَآنَا جَلْدَيْنِ، فَقَالَ: " إِنَّ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ".[1] والمراد بالاكتساب في الحديث : اكتساب قدر الكفاية الذي يليق به ، وإلا كان مستحقا للزكاة.[2]

المعيار الرابع: البعد عن الحرام واجتناب الشبهات :-

أمر الإسلام بتحري الحلال؛ لأنه طيب من جهة ولان فيه المصلحة الحقيقية من جهة أخرى سواء كان ذلك في المأكل أم المشرب أم في الملبس أم في أي نشاط من الأنشطة المختلفة وهو ما أشار إليه قوله تعالى: **{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ }**[البقرة:168]، وقوله صلى الله عليه وسلم: "أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا"[3]. ، كما وضح المنهج الإسلامي أنواع المكاسب وحدد الحلال منها والمحرم وبينهما وأشار إلى المشتبه الذي قد يلتبس أمره على البعض وحدد الموقف منها جميعا في قوله صلى الله عليه وسلم:" إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ".[4] وفي ذلك تأكيد على التزام الحلال والبعد عن الحرام والمتشابه في مختلف مجالات النشاط ولاسيما الاقتصادي منها، وهذا ما جعل الفاروق عمر رضي الله عنه يضرب بالدرة كل من يقعد في السوق أو يشتغل بالتجارة وهو لا يعرف أحكام الحلال والحرام [5].

إن من أبرز قواعد الاقتصاد الإسلامي أن الأصل في المعاملات الإباحة إلا أن هناك استثناء من هذا الأصل يتعلق ببعض المكاسب المحرمة والممارسات الباطلة التي تفسد العقيدة ويدمر الأخلاق ويضر البدن مما يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسلامية[6]. قال تعالى: **{ قُل لاَّ يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ**

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه عن عبيد الله بن عدي بن الخيار رضي الله عنه- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق وتعليق ناصر الدين الألباني ، طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى :رقم(1635) 118/2.

(2) ينظر : كتاب الإسلام لسعيد حوى :ص 128 ، 129.

(3) سبق تخريجه ص15.

(4) سبق تخريجه ص5.

(5) ينظر : فصل الخطاب :ص 194 ، 195.

(6) ينظر : نظام الحياة في الإسلام ، أبو الأعلى المودودي ، طبعة الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جده ، 1987م: ص 70 70 ، الإسلام لسعيد حوى : ص 418- 433، والتربية المهنية:ص 344-380 ، .

وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُواْ اللّهَ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }[المائدة:100] أي : لا يستوي الخبيث والطيب ولو كانت كثرة الخبيث تغري وتعجب لأن لذته زائلة منغصة ، أما الطيب فإن لذته باقية بلا منغصات مع اطمئنان النفس في الدنيا وأمان العاقبة في الآخرة .[1]

" لكل فرد إذن الحرية في تنمية أمواله ، ولكن في الحدود المشروعة...لكن ليس له أن يغش ، أو يحتكر ضروريات الناس ، أو أن يعطي أمواله بالربا ، أو أن يظلم في أجور العمال ، ليزيد في أرباحه . فذلك كله حرام.إنما هي الوسائل النظيفة وحدها التي يبيحها الإسلام لتنمية المال. والوسائل النظيفة عادة لا تضخم رؤوس الأموال إلى الحد الذي يباعد الفوارق بين الطبقات . إنما تتضخم رؤوس الأموال ذلك التضخم الفاحش الذي نراه في النظام الرأسمالي ، بالغش والربا وأكل الأجور والاحتكار واستغلال الحاجة والابتزاز والنهب والسلب والاغتصاب...إلى آخر الجرائم الكامنة وراء طرق الاستغلال المعاصرة"[2].

المعيار الخامس: تحقيق التكافل الاجتماعيّ:-

نص القرآن الكريم على أن في مال الأغنياء حقا معلوما محددا لفئات متعددة من المجتمع فقال تعالى: **{وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ *لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ }**[المعارج:24 ، 25]. فكانت الزكاة والأمر بها نصيباً مقدراً في ضروب المال وأشكاله، ثم كانت الصدقات والندب إليها حقا آخر في المال غير الزكاة، وتتالت التشريعات المالية الداعمة للتكافل الاجتماعي وتحقيق الكفاية والمساهمة في عملية التنمية كالوصية التي كتبت على الإنسان لغير الورثة من الأقربين والفقراء، ومثلها الكفارات المتنوعة التي تكفر بها ذنوب المذنبين ويعان بها الضعفاء والمعوزين وغيرها من صور التكافل الاجتماعي التي بادر نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم إلى تطبيقها في حياة المجتمع المدني الجديد المكون من المهاجرين والأنصار فور وصوله المدينة مما أسهم في القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي صادفت المهاجرين نتيجة مصادرة أموالهم،[3] وهو ما وصفه الله عز وجل بقوله:**{ لِلْفُقَرَاء الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ *وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا**

(1) ينظر : في ظلال القرآن ، سيد قطب ، طبعة دار الشروق ، القاهرة ، 1981م :576/1.

(2) العدالة الاجتماعية في الإسلام : ص 100- 101.

(3) ينظر : فقه السيرة النبوية ، محمد سعيد رمضان البوطي ، ط 6 ، دار السلام ، القاهرة ، 1419هـ 1999م: ص153-160.

أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }[الحشر:8، 9].

إن الزكاة فريضة شرعية ألزم بها الإسلام كل مسلم توافر لديه نصاب الزكاة وعدها حقا للمجتمع في عنق الفرد، وهي ليست مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم بل هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة إلى جانب الموارد الاقتصادية الأخرى، ولا يجوز توزيعها في غير المصارف التي حددتها آية الصدقات من سورة التوبة.قال تعالى{ **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** } [التوبة:60]. فهي "حق مفروض بقوة الشريعة، مقدر في المال بحساب معلوم، وبجانبها الصدقة، وهي موكلة لضمير الفرد بلا حساب، وهي وحي الوجدان والشعور، وثمرة التراحم والإخاء اللذين عني بهما الإسلام كل العناية تحقيقا للترابط الإنساني والتكافل الاجتماعي، عن طريق الشعور الشخصي بالواجب، والإحساس النفسي بالرحمة، ليبلغ بذلك هدفين: التهذيب الوجداني العميق، والتضامن الإنساني الوثيق ".[1] قال تعالى:**{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}**[التوبة: 103].

إن الزكاة في بعدها الاقتصادي دافع لاستثمار المال حتى لا تقضي عليه الزكاة ، وباعث على الحد من البطالة والحث على العمل إذا وجهت لتشييد المصانع وتشغيل المحتاجين واحتساب مساهمات لهم فيها ، كما أنها عامل من عوامل إعادة توزيع الثروة وتفتيتها وعدم تركزها بيد فئة بعينها مما يسهم في تطوير عملية الإنتاج والحد من الاستهلاك ، أما في بعدها الاجتماعي فإنها تمثل أداة فعالة في تطهير نفوس الأغنياء من الشح والبخل وتعويدهم على البذل والعطاء وأداة تطهير فعال لنفوس الفقراء من الحقد والحسد ، الأمر الذي يعزز التكافل ويحافظ على الأمن ، ويسهم في القضاء على الفتن والجرائم والاضطرابات ويحد من التفاوت الطبقي[2]، وكل ذلك مما يؤدي إلى الاستقرار ويسهم في تحقيق التنمية. قال تعالى: **{كَيْ لايَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ}**[الحشر:7].

إن التكافل الاجتماعي في الإسلام بآفاقه الواسعة وصوره المتعددة يمثل ركيزة أساسية من ركائز المجتمع الإسلامي لا تقتصر على أفراده والمقيمين فيه والوافدين إليه بل تتعدى ذلك لتشمل الناس جميعا

(1) العدالة الاجتماعية في الإسلام: ص 66.

(2) يراجع: العدالة الاجتماعية في الإسلام : ص114- 118، وعولمة الجريمة : ص 109- 128.

مهما اختلفت عقائدهم. قال تعالى: **{ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}**[الممتحنة:8]. فقد نزلت الآية محددة علاقة أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها بأمها حين قدمت الأم المدينة وهي لا تزال على شركها[1].

إنّ أساس التكافل هو الحفاظ على كرامة الإنسان وآدميته من الامتهان بوصفه إنسانا كرمه الله واستخلفه في الأرض امتثالا لأمر الله:**{ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً }** [الإسراء:70]. فمؤدى التكافل الاجتماعي أن تضمن الدولة لكل فرد في المجتمع مستوى لائقاً من المعيشة أدناه ضمان المأكل والملبس والمسكن فضلا عن التعليم والعلاج عند المرض ، فإذا حال الفقر أو المرض أو الشيخوخة دون تحقيق هذا المستوى تكفلت الدولة بتحقيقه للفرد حتى وإن لم يكن مسلما بدليل موقف عمر رضي الله عنه حين رأى يهوديا مسنا يسأل الناس ليؤدي ما عليه من جزية فانطلق به إلى بيته وأعطاه ما يكفيه ثم وضع عنه وعن أمثاله الجزية وفرض لهم من بيت مال المسلمين[2].

إن " هذا التكافل الذي توحي به روح الإسلام لم يكن متروكا للوجدان الفردي والجماعي وحده . فقد كان الحاكم يلزم به ويطبقه. فهذا عمر بن الخطاب يفرض للمفطوم والمسن والمريض فريضة من بيت المال – وذلك غير مصارف الزكاة المعروفة– وهذا هو يدرأ حد السرقة في عام الرمادة حين جاع الناس ؛ لأن في الجوع شبهة الاضطرار إلى السرقة ، والحدود تدرأ بالشبهات".[3]

وخلاصة القول أن الزكاة وغيرها من العبادات المالية كفيلة بتحقيق التكافل الاجتماعي وحل جميع مشاكل الأفراد المالية ، إذا وجدت الآلية الصحيحة التي تطبق من خلالها تعاليم المنهج الإسلامي في واقع الحياة.[4]

---

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم : 8/ 89، 90.

(2) ينظر : كتاب الإسلام لسعيد حوى: ص 130 – 139. وفصل الخطاب :ص 294.

(3) العدالة الاجتماعية :ص125 ، ويراجع : فصل الخطاب :ص 279.

(4) يراجع: كتاب الإسلام لسعيد حوى : ص 115– 164.

المبحث الرابع

دور السلوك الإسلامي في تحقيق التنمية الشاملة

التنمية من أبرز ما يشغل الأفراد والمجتمعات على اختلاف العقائد وتنوع المعارف وتعدد الاتجاهات، ذلك أن الكل يسعى لتطوير حياته وتحسين مستوى معيشته وذلك هو الهدف العام للتنمية[1].

إن التنمية الحقيقية وفق المنهج الإسلامي لا بد أن تكون شاملة لجميع مجالات الحياة مستوعبة لجميع فئات المجتمع ناتجة عن تفاعل المجتمع ككل وأن تشترك في تحقيقها إرادة سياسية دافعة وقدرة اقتصادية منتجة وخبرة إدارية منفذة وبيئة اجتماعية متفاعلة[2]، وهو ما أمكن تحقيقه في واقع الأمة الإسلامية حين وجهت إمكانات الدولة الإسلامية لتحقيق النهضة وبناء الإنسان ، والتقى الجهد الشعبي بالرسمي عبر الزكاة والوقف[3] وغيرها من صور التعاون ليشتركا في تحقيق التحول الحضاري للأمة فاكتملت هذه العناصر محدثة تنمية حقيقية وحضارة مزدهرة لا تزال آثارها شامخة إلى اليوم شاهدة على الدور الرسالي للإنسان المؤمن في إعمار الأرض وصناعة الحياة . قال تعالى: **{وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً }**[البقرة: 30].وقال تعالى:**{ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ }**[هود:61].

إن عملية الاستخلاف في الأرض تحتاج إلى وعي بمراد الله منها، ومعرفة بمقوماتها وضوابطها وأدوات تحقيقها وذلك من خلال العودة إلى نصوص الوحي الإلهي (قرآنا وسنة)، واستيعاب السنن الإلهية في الكون والإنسان والحياة، وهذا الجانب النظري لقضية الاستخلاف لابد أن يقترن به جانب سلوكي عملي تطبق من خلاله هذه التصورات والتعاليم.

لقد مثل ارتباط الجانب النظري بالعملي والتصوري بالتطبيقي، وضبط السلوك الإنساني وفق التعاليم الإلهية، وربط الحركة البشرية بالمبادئ الربانية والاهتمام ببناء الإنسان الفاعل وتنميته والارتقاء به في

(1) ينظر : دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي ، إبراهيم حسن عيد ، طبعة دار المعرفة ، 1990 : ص 70. التعليم وإشكالية التنمية، د.حسن إبراهيم الهنداوي، ط1، كتاب الأمة العدد98، وزارة الأوقاف القطرية، 1424هـ2004م: ص 71- 78.

(2) ينظر: التنمية الشاملة في المنهج الإسلامي ، عبد الحق الشكيري ، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف القطرية،1988م: ص 141.

(3) الوقف "في الشرع هو: حبس عين المال على ملك الواقف ومنعه من التصرف بها والتصدق بمنفعتها في وجه من وجوه الخير. ينظر: التعريفات للجرجاني: ص 212، وأوقاف الرعاية الصحية في المجتمع الإسلامي ، د . أحمد عوف عبد الرحمن ، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف القطرية2007م: ص 72.

المنهج الإسلامي ميزة مكنته من تحقيق التنمية الشاملة في مجالاتها المختلفة، بعكس المناهج الوضعية الساعية إلى تحقيق التنمية عبر بوابة الإنتاج الغزير والربح الوفير والتركيز على البعد المادي دون الروحي والاقتصادي دون الاجتماعي وهو ما انعكس سلبا على حياة الإنسان المعاصر في جميع جوانبها.

لقد كان المنهج الإسلامي سباقا إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال التركيز على البعد الإنساني باعتبار الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، وهو ما توضح جانبا منه المعايير التي وضعها لضبط السلوك الإنساني في المعاملات الاقتصادية التي ركزت على إعلاء شأن الإنسان والحفاظ على آدميته وسد حاجته وتوفير الحياة الكريمة له وتطوير قدراته ودعم صموده في مواجهة ضغوط الحياة وإشكالاتها بما يساعده على الثقة بنفسه والتحول إلى عنصر إيجابي فاعل يعيل نفسه وأسرته ويسهم في تنمية مجتمعه وأمته.[1]

وإذا كانت المجتمعات البشرية اليوم تركز على البعد المادي للتنمية ممثلا بعملية الإنتاج وتعدها بوابة التنمية فإن بناء الإنسان الفاعل هو الوسيلة الوحيدة لتطوير الإنتاج وهو ما حققه المنهج الإسلامي حين ارتقى بعملية الإنتاج كما وكيفا بالرفع من قيمة العمل وإعلاء شأنه والحدّ من الفقر والبطالة والمحافظة على الموارد وتنميتها وضبط عملية الانتفاع بها دون إفساد أو إسراف .قال تعالى:**{وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا }** [الأعراف:56]. وقال تعالى:_**{ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ }**[البقرة:60].، ومن هنا كان الحث على استصلاح الأرض واستثمارها ، والاهتمام بالثروة الحيوانية وتنميتها ، والمحافظة على مصادر المياه والطاقة وعدم استنزافها باعتبار ذلك حقا لكل الأجيال،[2] كما صنع عمر رضي الله عنه حين وقف أرض العراق ورفض تقسيمها على الفاتحين[3] في سبق واضح للمنهج الإسلامي إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة.

وهكذا تحول المعايير القيمية الإسلامية العمل الاقتصادي من إطار ربحي نفعي ضيق إلى نشاط مجتمعي تنموي واسع تمييزا للإنسان عن غيره من المخلوقات الأخرى كالحيوان الذي يقتصر همه على الأكل والشرب والتمتع ويلحق به كل من نسج على منواله ممن لا يؤدي حق الله ولو كان بشرا. قال

(1) يراجع مدخل إلى التنمية المتكاملة.

(2) . ينظر : التربية المهنية: ص 175- 200.

(3) ينظر: الخراج ، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، طبعة دار المعرفة ، بيروت، 1979م :ص 38-40 ، وفصل الخطاب للصلابي : ص 299- 310.

تعالى: **{ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ }**[محمد:12]."إنها القيم والأخلاق التي تنمي في الإنسان خصائص الإنسان التي يتفرد بها عن الحيوان والتي تغلب فيه هذا الجانب الذي يميزه ويفرده عن الحيوان . وليست هي القيم والأخلاق التي تنمى فيه وتغلب الجوانب التي يشترك فيها مع الحيوان"[1].

(1) كتاب الإسلام لسعيد حوى: ص55.

الخاتمة

بعد هذا العرض المركز يمكننا إيجاز أبرز نتائج وتوصيات البحث في الآتي:

أولاً: النتائج:

- إن بعد الأمة عن منهج الله وتطبيقها للمناهج الوضعية أوصلها إلى الوضع الكارثي الذي تعيشه اليوم.
- إن تركيز المناهج الوضعية على البعد المادي دون الإنساني أبرز أسباب فشلها في توفير الحياة الكريمة للإنسان وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.
- إن التشريعات الربانية والقيم الفاضلة مهما بلغ سموها وعظمتها تظل تصوراتٍ نظريةٍ ما لم تتحول إلى سلوكيات عملية تطبق في واقع الحياة .
- إن السلوك الإنساني هو الترجمة العملية لما يؤمن به الإنسان من عقيدة وما يحمله من تصورات والدليل الوحيد على مدى فعاليته وإيجابيته .
- إن وجود المعايير السلوكية أمر ضروري لضبط السلوك الإنساني وتوجيهه.
- مراعاة المعايير الإسلامية للسلوك للبعدين الفلسفي العقدي والسيكولوجي النفسي.
- قيام النشاط الاقتصادي الإسلامي على أساس العلاقة التكاملية بين الفرد والمجتمع.
- تميز المنهج الإسلامي بالحكم على السلوكيات والتصرفات دون الدوافع والنيات.
- أن الهدف العام للنشاط الاقتصادي الإسلامي يتمثل في بناء الإنسان وإعمار الأرض وصناعة الحياة.
- أن معرفة الحلال والحرام وتمييز المشتبه من الواضح أمر مهم لكل مشتغل بالنشاط الاقتصادي في الإسلام.
- إن العمل بضوابطه المشروعة مهما كان نوعه أرقى طرق الكسب وأفضلها.
- إن توفير حد الكفاية للمقيمين في الدولة الإسلامية بغض النظر عن عقائدهم أمر واجب على الدولة في الإسلام.

ثانيا: التوصيات:

1. توجيه المساجد ومؤسسات التعليم ووسائل الإعلام إلى إحداث توعية حقيقية بالغاية من خلق الإنسان ودوره في الحياة.
2. تكوين فريقٍ من الباحثين لوضع آلية عملية فاعلة للاستفادة من أموال الزكاة والوقف وكيفية توزيعها وتنميتها وتوجيهها نحو تحقيق التنمية.
3. دعم برامج تنمية المهارات وتطوير القدرات لما لها من أهمية في إعداد الإنسان الفاعل الذي يعد أساس التنمية الشاملة.

والله الموفق.